

تقديم

بقلم أ.د. أحمد بدر

أستاذ المكتبات والمعلومات، كلية الآداب جامعة القاهرة

طلب إلى الصديق العزيز الأستاذ عبدالحى أحمد فؤاد صاحب دار الفكر للنشر والتوزيع أن أكتب تقديمًا لكتاب أخى وزميلى العزيز الأستاذ الدكتور أبو بكر محمود الهوشى.. وقد تداعى إلى فكرى فى هذه اللحظة آخر لقاء بينى وبين الدكتور أبو بكر فى المؤتمر الذى جمعنا فى أسبوط بصعيد مصر والذى عقدته جمعية المكتبات والمعلومات المصرية عام 2001 م تحت رعاية جامعة أسبوط وتناولنا د. أبو بكر وأنا - العديد من آمالنا وتطلعاتنا لمجتمع المعلومات المستقبلى العربى.

وقد أسعدنى كثيرا الموضوعات والفصول التى خصصها الدكتور أبو بكر فى كتابه هذا لمجتمع المعلومات بتقنياته واقتصادياته وتحدياته الجديدة أمام ضرورة تحقيق استراتيجية عربية موحدة للدخول فى هذا العصر.. لقد كانت دراساته فى هذه الفصول عرضا عميقا شاملا ولكنه مختصر، استوعب فيه مختلف جوانب الإنتاج الفكرى العربى والأجنبى باقتدار وظهرت فى كتاباته اسهاماته العلمية الأصيلة.

وقد تكاملت فصوله بين مجتمع المعلومات والسياسة الوطنية للمعلومات (بما فى ذلك دور المكتبات الوطنية والعامة) والنشر الإلكترونى وشبكة الإنترنت، وكان لرؤيته عن تدريب المستفيدين والرقابة والميثاق الأخلاقى العربى فى العصر الرقمى أو الإلكترونى، المظلة الضرورية فى مسيرة التحرك والاستراتيجية العربية نحو مجتمع المعلومات المستقبلى.

وأتمنى لكتابته هذا الرواج والانتشار وأتمنى له وكل زملائه فى ليبيا الشقيقة العزيزة كل النجاح والرقى.

مقدمة

يضم هذا الكتاب عشرة فصول. تناولت فيها جوانب متعددة فى دراسات علم المعلومات وأنشطته وخدماته، وقد قدمت بعض هذه الدراسات فى مؤتمرات عربية معلوماتية، أو نشرت فى الدوريات العربية المحكمة.

وقد تناول **الفصل الأول** مجتمع المعلومات وتطوره فى الدول المتقدمة خصوصا فى الولايات المتحدة وفى أوروبا، وأن ثورة المعلومات والحاسبات والاتصالات فى هذا المجتمع تشكل تحديا كبيرا يزيد من غنى الدول المتقدمة ويباعد بينها وبين الدول النامية، مما يشعرنا نحن العرب بالخوف الشديد من استمرار كوننا مستهلكين للتقنية ولنا مساهمين جادين فى إنتاجها وتطبيقها.. وبعد أن استعرض الكاتب بعض الجهود العربية خصوصا فى المؤتمرات والأنشطة تساءل.. ما هو دورنا فى مجتمع المعلومات وما هو الحيز الذى سنشغله فى هذا المجتمع بعد أن وضحت الصورة بين الدول المتقدمة والمتنامية.

واستكمالا لتساؤلاتنا فى الفصل الأول، يتناول **الفصل الثانى** الأفكار المتعلقة بتصوراتنا لاستراتيجية عربية للدخول إلى عصر الفضاء الإلكتروني وهو العصر الذى تحتكر فيه شركات محدودة فى دول معينة حوالى 90٪ من شبكات المعلومات خصوصا فى الولايات المتحدة الأمريكية.. كما أن معظم العاملين فى الوظائف الجديدة يعملون فى وظائف معلوماتية وهذه من شأنها أن تزيد من القيمة المضافة Volue - added لكل عامل مما يؤدي إلى زيادة أكبر فى الدخل القومى. كما تناولنا أهداف السياسة المعلوماتية ومتطلباتها مع الإشارة لأمريكا واليابان وفرنسا وفنلندا والاتحاد الأوروبى وأستراليا ثم الدول العربية وركزنا على أهمية آليات التنفيذ والتشريع وجهود اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية الليبية لإنشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق. ثم بعض الجهود السعودية ومصر خصوصا مؤتمر نهضة المعلومات فى عصر مبارك.

أما **الفصل الثالث** فقد تناول موضوع التكشيف والسعى لارساء قواعد نظام عربى موحد للتكشيف، استجابة للتطور المعرفى وفضل الأدوات التقليدية فى تلبية احتياجات المستفيدين.. وإلى جانب النبذة التاريخية فى تطور التحليل الموضوعى والتكشيف فقد أوضحنا مدى أهمية التكشيف وبناء المكانز وأنواعها خصوصا بالنسبة للجهود العربية وركزنا على إعداد المكانز المطلوبة لكل موضوع من موضوعات المعرفة مع توحيد الجهود المبذولة لظهور نظام موحد للتكشيف.

وتناول **الفصل الرابع** دور المكتبات الوطنية فى السياسة الوطنية للمعلومات، واسهامها الأساسى فى التخطيط الوطنى للمكتبات والتكوين المكتبى العام بالدولة فى اطار النظام الوطنى للمعلومات ثم تناولنا تخطيط البنية الأساسية للمعلومات والعوامل التى تلازم كفاءة والنظام الوطنى للمعلومات وبالتالي نجاح السياسة الوطنية للمعلومات.

أما **الفصل الخامس** فقد تناول المكتبة العامة ومجتمع المعلومات، وقمنا بتفصيل بعض مقومات المجتمع المعلوماتى خصوصا بالنسبة للحاسبات والاتصالات ثم أبرزنا الدور الإيجابى للمكتبة العامة وأهدافها المتطورة وزيادة الاهتمام بالتخطيط الوطنى فى مجال المكتبات بصفة عامة والمكتبات العامة بصفة خاصة وذلك بالنسبة للمقتنيات والمبانى والموظفين والخدمات.

هذا وبالعالم **الفصل السادس** شبكة الإنترنت ودورها فى تطوير قطاعى الثقافة والبحث العلمى حيث تناولنا لمحة تاريخية عن شبكة الإنترنت ومراحل تطورها وتعريفها من حيث مصادرها وأدواتها للتعريف بهذه المصادر ثم بيان بخدمات المعلومات التى تقدمها، ثم أهمية الإنترنت بالنسبة للبحث العلمى ثم بأهميتها لشخص المكتبات والمعلومات ثم بعض المشاكل الإدارية والقانونية والتدابير الاحترازية الرقابية التى إتخذتها بعض الدول إزاء بعض الجوانب للإنترنت ثم التوجيهات اللازمة لإصدار التشريعات العربية المناسبة.

أما **الفصل السابع** فيتناول موضوعا معاصرا له أهميته وهو التحول من النشر

التقليدى إلى النشر الإلكتروني.. وقد عالج الكاتب الموضوع بنظرة تاريخية لتطور الوسائل غير المطبوعة من مصغرات فيلمية وأوساط إلكترونية كوسائل أخرى لاختران أوعية المعلومات، ثم التعريف بالنشر الإلكتروني وربطه بقواعد المعلومات والاطار العام لمراحل التحول الكامل من الطباعة على الورق للنشر الإلكتروني ثم تناولنا أثر النشر الإلكتروني على المكتبات والمكتبيين والمستفيدين ثم الضبط البيولوجرافى للمعلومات الإلكترونية وحقوق التأليف والطبع والترجمة ثم نماذج لمشروعات النشر الإلكتروني فى أوروبا وأمريكا وأخيرا المكتبات الإلكترونية «الرقمية» وأهدافها وخدماتها فى أمريكا وبريطانيا ومشروع المكتبة العالمية.

وقد ركز **الفصل الثامن** على جانب تأهيل المستفيدين خصوصا مع تزايد النشر الإلكتروني وتضخم المعلومات، مما يستوجب وضع برامج منظمة لتدريب المستفيدين لاكسابهم المهارات الأساسية اللازمة للتعامل مع خدمات المكتبات والمعلومات المتطورة وقد أبرزنا أهم الطرق المتبعة فى تدريب المستفيدين.

أما **الفصل التاسع** فقد تناولنا فيه موضوع الرقابة وحرية التفكير والتعبير مبتدئا بنبذة تاريخية عن الرقابة ومصطلحاتها وتطبيقاتها على المكتبات وكشاف الكتب المحظورة عام 1559 وما بعدها من تشريعات صدرت فى دول مختلفة من بينها اتفاقية برن عام 1886 والإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام 1948 وتأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 على حرية الصحافة والنشر ثم اشارنا إلى معلومات الإبداع فى الوطن العربى سواء كانت إدارية أو سياسية أو ثقافية فضلا عن التعريف بمراحل الرقابة المسبقة واللاحقة وأنواع الرقابة والتمييز بين حرية الفكر وحرية التعبير كما تناولنا أمثلة عديدة للرقابة والحجر على الفكر فى محنة أحمد بن حنبل مع الخليفة المعتصم ثم أمثلة من لبنان وموريتانيا ومصر وأخيرا التطور العظيم المعاصر لتقنية المعلومات والاتصالات وبعض التوصيات ذات العلاقة.

ولقد تناولنا فى **الفصل العاشر والأخير** موضوع الميثاق الأخلاقى لمهنة المعلومات فى الوطن العربى حيث بدأنا بتعريف المهنة وعناصرها وأوضحنا المسئولية القانونية

والأخلاقية للمهنة مع بعض قضايا أخلاقيات التعامل مع المعلومات كاحترام الأمانة العلمية والملكية الفكرية وظاهرة العداء العلمي وسلطة المعرفة ثم تناولنا حق الخصوصية والملكية الفكرية والحرية الفكرية وأخلاقيات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأخلاقيات الإنترنت ثم الحاجة إلى ميثاق أخلاقي للمهنة في الوطن العربي.

والله أسأل أن يكون هذا الجهد المبذول في الكتاب قد استكمل جهوداً أخرى عديدة أشرنا إليها في مصادرنا.. وأن يفيد الكتاب زملاء وطلاب نعزز بهم.

أ. د أبو بكر محمود الهوش

أستاذ المكتبات والمعلومات

جامعة الفاتح، ليبيا